التّداولية وقصدية النصّ: في المفاهيم والحدود

د.ذهبية حمو الحاج / جامعة مولود معمري، تيزي وزو ، الجزائر

ملخّص الدّراسة:

حاول الإنسان بما ميزه الله من عقل عن باقي المخلوقات، أن يفهم الظواهر التي تحيط به وتشاركه هذا العالم، ومن دون شك أنّ أكثر الظواهر التصاقا به هذه الأصوات التي يصدرها عبر جهازه الصوتي، ليتواصل مع أبناء جنسه، هذه اللغة التي تمكنه من التعبير عن أفكاره ومشاعره وبلوغ مقاصده. لقد انكبّ العلماء والفلاسفة والدارسون منذ القدم، على دراسة هذه الظاهرة، كل حسب رؤيته وخلفياته ومنطلقاته وتوجهاته الفكرية والدينية والفلسفية، وبهذا تعددت المناهج وتنوعت الآليات، وتداخلت المفاهيم وتوسعت الدراسات، وظهرت على إثرها ما يدعى بالتّداولية، التي مجالها الأساس متبلور في استعمال اللغة، وكانت القصدية من بين أهم ما ركّز عليه الباحثون، وقد جرهم ذلك إلى العديد من التساؤلات أبرزها:ما علاقة النص بمقاصد الإنسان؟ وهل يمكن أن يبني النص دون مقاصد؟ أم أنها عنصر أساس في إنتاج النصوص وإذا كان الأمر كذالك، كيف يتوصل المتكلم إلى التعبير عن مقاصده باستخدام اللغة؟ وكيف يستطيع المتلقي باعتباره طرفا في عملية التخاطب فهم تلك المقاصد وإدراكها؟

الكلمات المفتاحية: السياق، التلقي، النصّية، التّداولية، القصدية، النصّ، الخطاب.

أثبتت التداولية اليوم أهمية وجودها من حيث اهتمامها بالخطاب، وبكل الجوانب المتعلقة به من: محادثة ومحاجة وتضمين وأنماط وأفعال كلام... وباختصار دراسة الظاهرة التواصلية في عمومها انطلاقا من ظروف إنتاج الخطاب ذاته إلى المقاصد المنتظرة من ورائه، إلى ما يمكن أن تخلّفه من آثار في المتلقي، وكل ما يتحكم فيه السياق من مظاهر التواصل. والأهمية العظمى للتداولية تمثلّت في محاولة الإجابة عن أسئلة جوهرية تحّدد معالم النصوص من قبيل: من يتحدث؟ من هو المتحدث إليه؟ لماذا نلجأ إلى التلميح؟ ما هو مصدر الإيضاح وعدمه؟ كيف نتحدث عن شيء ونصبو إلى شيء آخر؟... فبهذه الانشغالات تجاوزت التداولية النظريات اللسانية السابقة في طروحاتها حول التواصل، فقد نظرت إليه في مفهومه الأوسع المرتبط بالوجود والواقع والسلوك، ممّا يفضي إلى مصطلح السلطة، والتفاعل، والتصرفات، وشروط الإنتاج اللّغوي. ولهذا الأمر بالذات شهدنا اليوم بروز تداوليات كثيرة: تداولية فلسفية، وتداولية لسانية، وتداولية بلاغية، وتداولية حوارية،... وتنوّعها وتعدّدها يبرّر بالنشأة غير المستقرة لهذا الميدان، وفي الآن ذاته يحكم على التداولية بالامتداد غير المحدود من وقت إلى آخر. ولو عدنا إلى أقدم تعريف للتداولية وجدناه:«التداولية جزء من السيميائية التي تعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات»(وهو تعريف شارل موريس سنة١٩٣٨)، والعودة إلى ما يؤسّس التداولية فكريا وثقافيا هي عودة إلى مفهوم اللغة وإلى مفهوم سوسور،

فاللّغة البشريّة مثال لكل الأنظمة الدلالية الأخرى غير اللّغوية التي تؤدي وظيفة التواصل في توافر شروط محددة، وفي ذلك تتحدّد الإشارات والرموز، والمواضعات المختلفة، إلاّ أنّها لا تفهم إلاّ باللّغة التي تشملها جميعا.

لقد حدث خلاف كبير بين رولان بارث وسوسور في مسألة "علم العلامات" فالأول يجعله ينحدر من علم اللّغة(علم اللّغة هو الأصل في نظره)، بينما يجعله الثاني حاويا لعلم اللّغة(علم اللّغة هو الجزء في نظره)، فسوسور يقول:«علم اللّغة هو جزء من علم الإشارات العام»[*]، في حين يذهب بعض الباحثين إلى النّظر في اللّغة من جانبين: الجانب السيميائي(الإشاري) والجانب الدلالي، وباعتبار هذين الجانبين احتلت اللّغة مكانة أرقى مقارنة بالأنظمة الأخرى غير اللّغوية التي لا تؤدي وظيفتها إلاّ من الجانب الإشاري فقط، بينما الوصول إلى الجانب الدلالي يتطلب التأويل إلى اللّغة، لأنّه لا يمكن فهم أي رمز من الرموز دون ترجمة مضمونه لغة. يرتكز الجانب الإشاري على الظواهر الشكلية الموجودة في البنية، بينما يقوم الجانب الدلالي على مختلف الدلالات التي يمكن أن تصوغها هذه البنية، ولكن الاستعانة بهذين الجانبين يحول دون الوصول إلى مفهوم التواصل التام والشامل، ذلك أنّ العملية التواصلية تستدعي لنجاحها عناصر من طبيعة مختلفة(وهو ما تفرضه الظروف الخارجية من تأويل وسياق). ومن هذا المنطلق تأسّست نظريات:

- النظريات الأولى: اهتمت بالجانب الإشاري والجانب الدلالي متلاحمين، وهي نظريات شكلية تهتم بما يدعى باللّغات الطبيعيةLes Langues Naturelles وهي اللّغات التي يمكن وصفها دون ربطها بالوظيفة التواصلية، ومعالجتها تتم على مستوى التركيب والدلالة.

- النظريات الثانية: هي التي تأسست على إثرها التداولية، وتقوم على أساس الوظيفة، وأن بنية اللّغات الطبيعية لا تتحدد خصائصها إلاّ من خلال استعمالها، يقول أحمد المتوكل:«إنّ اللّغات الطبيعية بنيات تحدد خصائصها-جزئيا على الأقل- ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية، وظيفة التواصل»[1] وبهذه الرؤية تقدّم المسؤولية للظروف الاستعمالية لتحديد مشكل البنية اللغوية حيث تتلاءم كل بنية لظروف استعمالها، وهو ما تجسّد عند العرب في مقولة:«لكلّ مقام مقال»[2]، وإذا أمكننا اعتبار هذه الفكرة العربية من بين منطلقات التّفكير التداولي الحديث، يوجد إلى جانب ذلك مصادر أخرى من فلسفة ومنطق ولسانيات شكّلت منبع الخطاب وبرؤية حداثية.

إنّ العودة إلى المنبع الفلسفي للتداولية هو عودة إلى فلسفة اللّغة بزعامة كل من فجنشتاين (مؤلف كتاب الفلسفة اللّغوية) الذي قدم فلسفته حول اللّغة العادية، مقابل كل من فريج Frege وروسلRussel (فلاسفة وعلماء رياضيات) الذين اهتمّا بالفلسفة التحليلية، وكانت مصدرا حتميا للفلسفة الأوستينية[3] التي تناول فيها الظواهر التداولية مثل: الأفعال الكلامية، الاستلزام الحواري، والإحالة... فما يميّز هؤلاء الفلاسفة هي نظرتهم المختلفة إلى اللّغة، فقد تجاوزوا بفلسفتهم المشكلة اللّغوية التي تحصرها في حدود البنية، إلى مشكلة اللّغة في حالة استعمال من حيث وصفها أداة للتواصل الاجتماعي واللّغوي، وتجسّد

---

[*] ونقصد بذلك علم العلامات.

[1] – أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء١٩٨٥، ص٠٨.

[2] – أبو الهلال العسكري، كتاب الصناعتين، ط٢، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ص٣٣.

[3] P. Blanchet, La pragmatique d'Austin à Goffman, Edition Bertrand Lacoste, Paris 1995, p14-15.–

اللغة في شكل لعبة يعني احتكامها إلى قواعد مضبوطة، وفي هذا الصدد يمكن الإحالة إلى فجنشتاين*، الذي استبدل مفهوم التواصل بمفهوم التعبير. إنّ التعبير يفضي إلى التأثير في الآخر واللّغة مرتبطة أشد الارتباط بالمواقف التواصلية المحسوسة.

لقد أوضح فجنشتاين مفهوم لعبة اللغة في كتابه الموسوم: "بحث في الفلسفة والمنطق سنة١٩٢١" وأصبح بذلك من ركائز التداولية حديثا، وتأويل الكلام لا يتحقق إلا بالممارسة الفعلية للّغة، وبمعنى آخر فإنّ الألفاظ التي ننطق بها ترتبط أشد الارتباط بمختلف أشكال الحياة ومواقفها، وما تسمح به المواضعات الاجتماعية في حدود الفهم والإفهام[1]، وما تفرضه المصالح التي نصبو إليها من تنظيمات. أما أوستين *J.L.Austin* فقد قيل عنه الكثير من الكلام لاسيما كتابه الموسوم:" كيف ننجز أفعالا بالألفاظ" فهو الذي وضع تعادلا بين بنية الفكر وبنية اللّغة حتى أصبحا شيئا واحدا في نظره، ومعارضته لمبدأ الصدق والخطأ الذي يحكم الجملة عموما عند المناطقة، وبذلك يكون من الأوائل الذين انتهوا إلى دلالة الجملة في اللّغة العادية، فهولا يحصر وظيفتها في الإخبار فقط، إنّما يفضي إلى دلالات أخرى تفهم من السياق، والعرب الأوائل عبروا عن هذه الفكرة في حديثهم المسهب عن الخبر والإنشاء، إلاّ أن أوستين Austin سوى بين " القول والفعل"[2]، بعد أن انطلق من مبدأ التّضاد ثم الترادف النسبي. ولا يختلف بورس J.S.Peirce، في الأسس الفلسفية التي اعتمدها من حيث دراسته للعلامة التي أصبحت تتجاوز مجالها اللّغوي، تجاوز يربط اللّغة بظروف التواصل. لقد ميّز بورس بين التعبير بعدّه نمطا، وبين ما يقابله في أثناء الاستعمال، وبهذا فهو يميّز بين ما هو دلالي وما هو تداولي، فالدلالة يعتبرها دراسة للمؤولات، والتداولية في نظره تهتم بهذه المؤوّلات ولكن من حيث آثارها وبقاياها. أمّا شارل موريسCh.Morris فقد جعل التداولية جزءا من السيميائية، وبذلك تتحدد العلامة من حيث علاقتها بمستخدميها، وهي فكرة تجعل العلامة تتجاوز المجال اللّساني إلى المجال السيميائي. ومن أهداف شارل موريس العلمية تعميم نظرية العلامات لتشمل العلوم الفيزيائية والإنسانية على حدّ سواء، أما دراسة اللّغة فيصرُّ إلى جانب دراسة بنيتها الشكلية على دراسة هذه البنية في علاقتها بالموضوعات المتداولة، وبالأشخاص المستعملين لها، وهو الأمر الذي دافع عنه كارل بوهلر K.Buhler في طرحه الفلسفي، إذ لا يرغب في الوقوف عند البنية النظامية للّغة دون الاهتمام بجانبها الإبلاغي، ففي نظره تحتمل العلامة اللّغوية ثلاثة وظائف:

- الوظيفة التمثيلية: مرتبطة بالأحداث والوقائع الكلامية.
- الوظيفة التعبيرية: مرتبطة بالمرسل.
- الوظيفة الندائية: مرتبطة بالمرسل إليه.

لقد تعددت جهود الفلاسفة بعد أوستين، وتمثّلت في ما قدمه سورل*J. Searle* الذي أعاد النظر في تصنيف الأفعال الكلامية، إلى جانب عدد من المناطقة أمثال جرايس، فريج، كرناب، جوردن، ولاكوف...فكلّ طروحاتهم تفضي إلى مغزى أساس حيث يمكن مقاربة اللّغة الإنسانية فلسفيا وعلميا، ثمّ إنّ الوصول إلى كينونتها وجوهرها يستدعي الإلمام بعناصر خفية مؤولّة تتطلب الذكاء والفطنة والتسلّح بمعارف مختلفة بمعنى شموليّة الخلفية المعرفية/ الموسوعية لفهم القول وما وراء القول،

---

* يعدّ فجنشتاين من الفلاسفة الأوائل الذين نظروا إلى اللّغة في حال استعمال، فقد كانت أعماله مؤسسة منذ البداية على الفلسفة والمنطق، وانتهت في ١٩١٨ بآراء حول تمثيلية للّغة عملا بثنائية الصحة والخطأ في الملفوظات.

[1] – الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، ج١ ، الكويت ١٩٨٥، ص٧٦.

[2]- J.L.Austin,Quand dire c'est faire, Traduction Française ; Gilles Lane, Edition du Seuil, Paris 1970, p129.

وتجسيدا لهذه الفكرة قام تيار ما بعد البنيويين بالبحث في حقيقة المعنى وذلك في مختلف الأنظمة الفكرية واللّغوية والأدبية والفلسفية، وهو التصور الذي أدّى إلى إثارة قضايا جوهرية مرتبطة بالنص الأدبي والنص الديني والنص الفلسفي. فسواء تعلق الأمر بالفلسفة أو بالدين أو بالأدب، فإن التّصور التداولي الحديث جعل الباحثين ينتقلون في تحليلهم اللّغوي من الكلمة إلى الجملة ثمّ إلى النص. أصبح النص وبالعناية بظروفه المقامية موضوعا للّسانيات، فالجملة لم تعد تهمّ الباحثين بقدر ما تهمهم متتالية من الجمل المنغلقة، الأمر الذي أفضى إلى ما يدعى بلسانيات النص *Linguistique textuelle*، يقول فان ديك:«ويرى علم النص أن مهمته هي أن يصف الجوانب المختلفة لأشكال الاستعمال اللّغوي وأشكال الاتصال...»[1]، فيبدو إذن اهتمام تيار النقد البنيوي بالجانب التبليغي في اللّغة وشروط إنجازها، إلى جانب ما تقدمه لسانيات النص واللّسانيات الوظيفية.

إنّ التداولية التي نتحدث عنها اليوم ناهيك عن المرجعية الفلسفية تحتكم إلى ما قدّمه الشكلانيون الروس ببحثهم في الوظيفة الإنشائية، وما قدّمته المدرسة النسقية التي اهتمت بالوظيفة، فلم تعد الجملة كلمات بقدر ما هي فعل لغوي وموقف إزاء واقع معين. وبالمفهوم الجديد للوظيفة لم يعد المحلّلون اللّسانيون يحدّدون بنية اللّغة من خلال التواصل، وإنّما ظروف التّواصل هي التي تحّدد بنية اللّغة، لأنّ الشّروط التداولية هي التي تحدّد الخصائص التركيبية والصرفية. وبهذا المبدأ يمكن رصد خصائص اللّغات الطبيعية المختلفة أنماطها، ودراسة الجمل للولوج إلى قوالبها وفقا لما يجسّدها من عمليّات ذهنية لدى المخاطب، وبهذا يمكن الحديث عن تنظير خطابي شامل، والوصول إلى خصائص الخطاب الطبيعي مهما كان شكله ونمطه وظروف إنتاجه[2]، فيمكن القول أنّ الاهتمام بالتواصل*Communication* والاستعمال الحقيقي للّغة يشكل الخلفية الثقافية والفكرية التي ارتكزت عليها التداولية. فالاستعمال هو المحدّد الرئيسي لبنية اللّغة التركيبية إلى جانب الظروف المقامية التي تفرض نفسها لا محالة. وإذا كانت للتداولية أهداف تحققها متجاوزة التيّار السوسوري، فإنّ التيار الأوستيني الذي نشط بعد سوسور بعدد من السنوات جعل اللّسانيات التداولية تتّخذ تصورات متعددة، وسمح للباحثين بالحديث عن الميتا-تداولية* *La Méta Pragmatique* التي تشير إلى توظيف الخطاب باعتباره فعلا مرجعيا يتمثّل هدفه في تحديد علاقة العلامات فيما بينها في أثناء الاستعمال دون فصلها عن السياق الذي وردت فيه، فمجال التداولية في اللّسانيات الحديثة غير محصور حصرا تاما نظرا لتنوع المشارب وتعدد المجالات، فقد تبلورت في شكل تصورات منها تصوّر جون سرفوني، وتصوّر هانسون، وتصوّر فرانسواز أرمينكو.

التي انطلقت فرانسواز أرمينكو F.Armengaut في كتابها " المقاربة التداولية" من التمييز بين تداولية اللّغات الشكلية (الصورية)، وتداولية اللّغات الطبيعية، وإنّ نشوء التداولية الأولى في نظرها يعود إلى التوجّه الكانطي في اللّغة، ونظرا لعلاقة هذه التداولية بتحليل فلاسفة اللّغة العادية أمثال هانسون وستلناكر[3]، عالجت علاقة التلفّظ بملفوظه، وعلاقات الجمل بسياقات استعمالها، وهو ما شهدناه عند فجنشتاين وشتراوسن وغيرهما[4]، وتعرضت الجمل في هذا التوجّه إلى تحليلات واهتمامات واسعة، وصلت إلى محاولة الكشف عن حدوس المتخاطبين، وكذا اعتقاداتهم، وما يتشاركون فيه من ميولات

---

[1] – فان ديك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: سعيد حسين بحيري، ط١، دار القاهرة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص١١.

[2] – أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ط، دار الآمان للنشر والتوزيع، الرباط ٢٠٠١، ص ٢٧٦.

- صيغة توسع الصيغة اللسانية المعروفة بالميتا–لغوية Méta Linguistique، وتقوم بإثرائها.

[3] – فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب١٩٨٦، ص١١-١٢.

[4] – محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٥، ص ٦١-٦٢..

وتصوّرات. بينما اهتمت تداولية اللّغات العادية بالبحوث التي أولت العناية للصفة التعبيرية في اللّغة مما يربطها بالواقع وبالوجود، إذ لا يمكن النظر إليها إلا من خلال كونها أداة للتعبير عن المشكلات الفلسفية والاجتماعية. وإلى جانب تداولية اللّغات الطبيعية واللّغات الشكلية، نجد عند أرمينكو ما عرف بتداولية التلفّظ. التلفظ الذي عدّ صناعة وتبلور في فكرة ألعاب اللّغة لفجنشتاين، ومفهوم أفعال الكلام عند أوستين وسورل، وتداولية الملفوظ *La Pragmatique de l'énoncé* الذي لابدّ أن يكون لشكله دلالة مرتبطة بالشبكة السياقية التي تتكفّل بحبكه. في حين نجد تصور هانسون، الذي ليس إلا تجسيدا للامتدادات التي عرفتها التداولية، فقد هدف هذا الباحث في تصوّره إلى توحيد أجزاء التداولية مستعينا بالسياق وما يمثّله من تعقدات من قسم إلى قسم آخر، فالتداولية عنده درجات أصبحت مشهورة في الدراسات الحديثة. إن تحقق اللّغة في نظر هانسون يرتكز على ثلاثة أنماط، من حيث هي سجّل من الأدلة، ثم عدّها نظاما، وفي الأخير اعتبارها نشاطا، وتصبح في هذه الحال من اهتمامات لسانيات التلفّظ. فالتداولية ربطت معالمها بالمجال الفلسفي الذي قام بتطويرها بإعطائها مفاهيم جديدة، ونشأت على إثر ذلك تداوليات متعدّدة من:

- التداولية وفلسفة الفعل مع أبوستيل Apostel
- التداولية العقلانية مع كاشير Kacher.
- التداولية الاستيراتيجية مع هارمان Hermann
- التداولية العالمية مع هابرماس Abermas
- التداولية الحوارية مع فرنسيس جاك.

وفي المجال اللّساني نشهد لظهور تداوليات:

١ - **التداولية الأصلية**: التداولية في هذا الإطار لا تكمل علم الدلالة، وإنّما تنحدر منه.

٢ - **التداولية المدمجة**: نجدها عند انسكومبر وديكرو، تأسّست على أساس لساني ومتداخلة مع التلفّظ.[1]

٣ - **التداولية المعرفية** P. cognitive : نشأت على أساس مركزي للتفكير، ولا تختصّ بالنّظام اللّساني.

تتأصل جذور التداولية عند جون سرفوني J.Cervoni من خلال وجهة نظر أوسوالد ديكرو صاحب كتاب *Dire et ne pas dire*، فهو يخالف دي سوسور في نظرته إلى اللّغة، فهي عنده مجموعة من الاتّفاقات التي تسمح بالفعل المتبادل بين الأفراد المتخاطبين مما يفضي إلى فرض أنفسهم، وتبادل الأدوار الكلامية. بينما وجهة نظر ألان بروندونر *A.*Berrendonner، فمخالفة لنظرة أوستين فيما يتعلق بفكرة "**القول يعني الفعل**"، إذ بالنسبة إليه القول لا يؤدي إلى أيّ فعل، والإنجاز هو عدم الإنجاز حيث تستخدم الأقوال الإنجازية لإحلال الكلام محل الفعل المادي، فقول: "**أعلن عن افتتاح الجلسة**" ليست إلاّ استبدالا لحركة الجلوس والانطلاق في العمل بصفة كلامية معادلة لتلك الحركة...فقد طوّر بروندونر أفكاره في هذا السياق إلى حدّ عدّ الكلام نقيض العمل أو الفعل، بينما الفعل الوحيد الذي دافع عنه فيتمثل في الحركات الصوتية التي ترافق التلفّظ. وممّا يبدو، فإنّ طروحات بعض اللّسانيين جعلت التداولية غير منسجمة ومتكاملة في نظرية واحدة، وتعاملت معها على أساس أنّها

[1] - J.Moeshler, A.Reboul, Dictionnaire Encyclopédique de Pragmatique, Edition du Seuil, Paris1994, p79.

مجموعة من النظريات تنطلق من مبدأ استعمال اللّغة وعلاقتها بمستعمليها، فكشفت عن مباحث متعددة تبلورت على شكل نظريات: نظرية الخطاب، نظرية السياق، نظرية التفاعل، نظرية الحجاج، نظرية التلفّظ، نظرية الأفعال الكلامية... وأخذ السياق بعين الاعتبار يعني إقامة التداولية الصّلة بما جاورها من العلوم من لسانيات، ولسانيات نفسية، ولسانيات اجتماعية، ولسانيات تعليمية، ونحو وظيفي...ومن أسس التداولية إعادة الاعتبار للكلام الذي كان مبعدا في الدراسة اللّسانية عند سوسور. فقد أبعد الكلام مؤقتا نظرا لتعدّده وتنوّعه وتلوّنه، إلى جانب عدم وجود علم يقبل عليه بالدراسة والملاحظة، وبمعنى آخر ترك الكلام جانبا إلى حين إيجاد الإجراءات المنهجية التي تمكن من دراسته نظرا لعدم اتّسامه بالوحدة والانسجام.

لقد اهتمت اللّسانيات البنيوية بزعامة سوسور بدراسة اللّغة باعتباره نظاما دون الاهتمام بالمتكلّم ونواياه وسياق تلفّظه، إلاّ أنّنا لا يمكن أن نحصر التداولية في لسانيات الكلام، فهذا الأمر يضيّق من حدودها ويناقض ما ذكرناه سابقا، ثمّ أنّ اللّغة والكلام متلازمان، لأنّ اللغة لا تتحقق إلاّ على مستوى الكلام وتصطبغ بخصائص الشخص الذي يؤديها، فليس الكلام السوسوري إلاّ مظهرا من مظاهر تحقيق اللّغة في الواقع، يقول خليفة بوجادي:«... ودراسته (يقصد بذلك الكلام) هي دراسة الواقع الفعلي للّغة، والتداخل واضح بينهما، مما يفرض الحاجة إلى دراسة متكاملة، أن نعتّد بنظام اللّغة دون إلغاء الخصائص الفردية والتمييزية التي تطبعه أثناء الأداء...»[1] ولكن إقرار سوسور بتلازم اللّغة والكلام لا يعني تلازم الدراسة أيضا، فالدارس للّغة يكون بصدد دراسة النّظام وشرح شروطه وقوانينه، فالدراسة تكون لسانية محضة، بينما الدارس للكلام يمكن أن يتبنى الدراسة التداولية باعتبار أنها تدرس استعمال اللّغة الذي يترك أمارات في التواصل.

إنّ التأمل الأوّل في اللّسانيات والتداولية يبرز إشكالية الفصل بينهما، باعتبار التداولية مظهرا من مظاهر اللسانيات، فكل نظرية من النّظريات اللّسانية تتطلب البعد التداولي، وكذا الاستعانة بمعطيات اللّسانيات النفسية والاجتماعية، إلا أنّ أغلب الباحثين يعترفون بتواجد التداولية خارج النظرية اللّسانية عملا بتفرقة تشومسكي بين القدرة والإنجاز.تفرقة لها مقامها الرئيسي في الدراسات الحديثة، فالانجاز الذي أراده تشومسكي ليس إلا ممارسة اللغة في إطار الخلق والإبداع وفق ما يمليه المقام، في حين انكمشت القدرة في تمثيل الرصيد اللغوي الثابت والكائن في أذهان جماعة معينة، وهي الحدود التي توقفت عندها اللسانيات عندما خاضت إشكالية دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها. إنّ مهمة اللسانيات تنحصر في دراسة طرائق التنظيم بين مجموع الأصوات ومجموع المعاني، في حين تتجاوز التداولية إشكالية الشكل والمعنى لطرح قضايا أخرى من قبيل: التضمين، الحجاج، الاستدلال، الافتراض....وكل حالة من هذه الحالات تخضع لشروط ومقتضيات تبرّر ملاءمة شكلها لمعناها، وإذا كانت دراسة الملفوظ تولي العناية لشخصية المتكلّم والسامع، ولما يتميّز به كل منهما من فطنة وذكاء وقوّة ذاكرة ومزاج معين، وهي عوامل لها تأثير كبير في تأدية الأفراد لكلامهم، وذلك يعني الاستعانة بمقولات اللّسانيات النفسية ومعطياتها. أمّا نظيرتها(اللسانيات الاجتماعية)، فتتقاسم مع التداولية الأساس الذي تبنته، فالمكوّن الاجتماعي كان مرفوضا في المدرسة البنيوية عموما ، فنشأتها كانت ردّة فعل في الأساس، والاشتراك المبدئي للمجالين يعني في حقيقة الأمر تداخلهما، من حيث محاولاتهما إبراز أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الخطاب، إضافة إلى معطيات لا تقل أهمية ك: جنسهم، مراتبهم الثقافية والاجتماعية، ميولاتهم...

[1] – خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط١، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر ٢٠٠٩، ص١٢٣-١٢٤.

إنّ التداولية حسب ما هو متداول وثيقة الصلة بالعلوم الأخرى، إذ توضحت علاقة الأخذ والعطاء(التأثير والتأثّر)، في حين كان الخطاب كمصطلح أشرنا إليه أكثر من مرّة، محل اهتمام زيليج هاريسZ.Harris الذي تعرض إليه لأول مرة من خلال مقال كتبه في١٩٥٢، أشار فيه إلى امتداد الإجراءات التوزيعية لبعض وحدات الجملة*. إلاّ أنّه مع بداية الستينات تظهر عدّة محاولات تشجع على التفكير في خصوصيات النّص الأدبي(ونقصد بذلك كل ما هو نثر وشعر)، وذلك مع هايمس وقامبرز Hymes et Gumperz، من خلال عملها الموسوم بـ " أثنوغرافيا التواصل" في١٩٦٤، إلى جانب التحليل الحواري لقارفنكلGarfinkel(١٩٦٧)، وكل التطوّرات الحاصلة في الاتّجاه التداولي الحديث ونظريات التلفّظ، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى جهود كل من ميشال فوكوM. Foucault في دراسة الأشكال التلفظّية، وجهود ميخائيل باختين في دراسة أنواع الخطاب والبعد الحواري لعملية التخاطب[1]. وإن وجد الخطاب أسسه (المتفق عليها) في الدرس اللساني، ذلك من حيث اعتباره كلاما بالمفهوم السوسوري، فليس حال التداولية التي تعاني من مشكلة المرجعية، فهي التي تصف الذاتية والعلاقة بين الذوات المجسدة عن طريق الكلام(المتكلم والمتلقي)، ففوكو يرى في الملفوظ مواقع من الذاتية غير المفصولة عن مقاصد المتكلمين، مثلما يضع الملفوظات ضمن الشروط المادية ونمط ظهورها، وزمانها...فمفهوم الخطاب لا يمكن فصله عن مفهوم اللّغة إلاّ أنّ اللّغة الخطابية وبصورة دقيقة تمتاز بتلك الخصائص التي تختلف بها عن مفهوم اللّغة[2]، ثم إنّ مرجعية كل من اللّغة والخطاب لا تنحصر في الذات أو في المؤسسة، وإنّما وجودها يوحي بمعالم وخلفيات مختلفة، فمفهوم الخطاب عند هذا الفيلسوف لا يتأسس على أصول ألسنية أو منطقية، ولكنّ على ما دعاه فوكو بالمنطوقات التي تشكل منظومات منطوقية.

لقد اهتمت التداولية بالتأثيرات التي تحدثها بعض الوسائط التواصلية(مثل ما تؤثّر به الكتابة على الممارسة اللّغوية)، فهو حديث عن الآثار والأمارات التي يتركها الخطاب في الملتقى(الطرف الآخر)، وبهذا يبدو أن المقاربة التداولية ومقاربة ميشال فوكو لا تقعان في نفس المستوى، حيث إنّ التداولية تحللّ كيفية استعمال الإمكانات اللّغوية في الممارسات الكلامية حتى تحيل على أشياء، وتعبّر عن مقاصد، ثم خلق علاقات بين الذوات. أمّا الحفرية اللّغوية التي يبحث عنها فوكو تهدف إلى شرح كيفية إنتاج الملفوظات تاريخيا، وتحديد الأشياء التي تقوم بإبرازها، والمواقع الذاتية التي تغطيها، والتشكيلات التخاطبية التي تدخل ضمنها، وكأن التداولية تتحدد في مستوى أصغر (تفسير الممارسة الكلامية باعتبارها حدثا)، بينما يتحدث فوكو عن مجموعات أكبر بمعنى لمّ الملفوظات في مجموعات كبيرة، وهنا تمتزج المستويات التي تشكل الميدان المشترك بين المقاربتين، إذ يحال إلى بساطة اللّغة اليومية، وإحصاء الأشكال الأدبية. لقد ركّزت التداولية إذن على التفاعلات اليومية، في حين ركزت الحفريات

---

*تعود الجذور الأولى لتحليل الخطاب إلى التمييز الذي وضعه دي سوسور بين اللغة والكلام، ورغم اعتباره الكلام نشاطا فرديا لا يمكن دراسته دراسة موضوعية دقيقة، وأرجأه إلى حين إيجاد الإجراءات اللازمة لتحليله، فقد أبعده من ال دراسة اللسانية ولم يهمله إهمالا مطلقا، والدليل على ذلك حديثه عن لسانيات الكلام مقابل لسانيات اللغة . ثمّ إن تأثير الشكلانيين الروس أدى إلى تأسيس جديد للتحليل الأدبي، ومدرسة جنيف صمدت إلى غاية الخمسينات حيث ظهر تيار يهتم بالكلام وتعارض الوظيفة التبليغية لتستبدلها بالوظيفة التعبيرية المرتبطة بالظواهر الانفعالية التأثيرية، الذاتية والفردية .

[1]- D. Mainguenau, P.Charaudeau, Dictionnaire d'analyse du discours, Editions du seuil, Paris 2002, P 41.

[٢]– عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص " المفهوم– العلاقة– السلطة"، ط ١، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ٢٠٠٨، ص١٠٤.

اللّغوية على النصوص المعرفية المرتبطة بنصوص أخرى، وهو ما يتبلور في مفهوم التناص[1] من حيث تضمين الفعل اللّغوي والعلاقات الخطابية في النصوص المكتوبة. وبالتالي يتمظهر الخطاب على غرار وجهة نظر فوكو كمجال أو تخصص يهتم بدراسة اللّغة كنشاط متجذَر في سياق معين، والاستعانة بالنصوص الأخرى لإبراز الدلالة يعد أيضا سياقا، وهنا تظهر غايات استعمال اللّغة التي سوف تتنوّع من اجتماعية، وتعبيرية، ومرجعية، وانفعالية...إن التداولية عالجت الخطاب بإجراءات لم تكن معروفة في الدرس البنوي، إلاّ أنّه من الصعب حدّها بحدود واضحة، فقد وقعت في مفترق الأبحاث الفلسفية واللّسانية، ورغم عدم الاستقرار والثبات، حاولت التداولية الإجابة عن أسئلة لم تطرحها الدراسات السابقة من قبل، وهو الأمر الذي مكّنها من فرض وجودها ومكّنها في الآن ذاته من التطوّر والتوسع. وهو ما جعل الأسئلة المطروحة بعد المدرسة البنيوية تجد اعتبارات كثيرة عند أصناف من المفكرين يمكن حصرهم في:

١ - **المناطقة- الفلاسفة**: لقد تشبّث هؤلاء بالجملة التواصلية، وما يتعلق بالجمل التي ننطق بها يوميا وهو ما يدعى ب" اللّغات العادية" كما اهتموا بمشكلة حضور أنا، وأنت،...في الخطاب، ومن بين هؤلاء نجد روسل، فريج، وكرناب، ومعالجتهم للإشكالات المطروحة جعلهم يتطرقون للبعد التداولي للخطاب اليومي، أو ما يتعلق بالدور الذي يؤديه المتكلمون في سياق محدد.

٢ - **طبقة اللّسانيين والنفسانيين**: أمثال برلمان وتتيكا، بيير بورديو، أسوالد ديكرو، فهؤلاء اهتموا بالآثار التي يتركها الخطاب في المتخاطبين، والحديث عن الآثار هو حديث عن الأفعال، فهناك علاقة بين الجملة والدلالة.

٣ - **فلاسفة اللّغة العادية**: يمثّلها كل من فجنشتاين، وشتراوسن، يجمع الباحثان بين ثلاثة عناصر أساسية للخطاب وهي: الجملة والدلالة والاستعمال.

إنّ آراء هؤلاء الباحثين جميعا على اختلاف مشاربهم وخلفياتهم المعرفية ترمي إلى الإلمام بالخطاب، وتحديده تحديدا دقيقا، وهو الأمر الذي لم ينجح فيه كثيرون، فلقد حدث التباس في مفهوم الخطاب، إذ لم يجد له الباحثون أي مرادف في معظم اللّغات كالانجليزية والجرمانية(اللغات غير الرومانية)، والسبب في عدم تحديد المفهوم يعود حسب بعض الباحثين إلى وقوع الخطاب خارج الثنائية السوسورية (اللّغة والكلام)، وخارج ثنائية نعوم تشومسكي (القدرة والانجاز) فضلا عن ذلك فإنّ كل من سوسور ويامسلاف لم يقدّما تحديدا دقيقا وإجرائيا للخطاب[2] ، وربما هي حتمية بديهية، نظرا لكون سوسور لم يستحضر كلمة "خطاب" ولو لمرة في محاضراته.

لقد وصف إدراك الخطاب على أساس أنّه الحد الفاصل بين اللّغة والكلام، وربما جاء الخطاب لنقض الثنائيات بمنظور هرمان باري(ترجمة محمد أسيداه) سواء تعلق الأمر بثنائية اللغة والكلام(سوسور) أو القدرة والانجاز(تشومسكي) أو التعبير والمحتوى(يمسلاف). والحديث عن حدود الخطاب فيما يخص النظرية اللسانية والبنية النحوية حديث عن عدم تمكن الباحثين من إيجادها، أو على الأقل رسمها، فمارتيني A. Martinet من المدرسة الوظيفية بلغ به الاعتقاد بأنّ الخطاب والجملة متساويان في مكوناتهما وهذا دون النظر إلى ما يمكن أن تقدمه كل من الملكة اللّغوية(باعتبارها القدرة الاجتماعية والمعرفية على الإنتاج اللغوي)، والتأويل للتحديد الابستمولوجي للخطاب. ويبدو أنّ اللسانيات الوظيفية تناست التفرقة الأساسية التي

---

[1]– محمد عزّام: النص الغائب(تجليات التناص في الشعر العربي)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق ٢٠٠١، ص٢٨.

[2]– هرمان باري: الخطاب، ترجمة محمد أسيداه، في نوافذ ٣٤، ديسمبر ٢٠٠٥، ص٨٨.

وضعتها مدرسة براغ بين علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي، فقد درسوا الجملة انطلاقا من مفهوم التواصل، وحتى إن وجدنا في الفصل الرابع من كتابElément De Linguistique Générale لأندري مارتيني تحليلا للملفوظات، فلم تنطلق من تحديد ماهية الخطاب وإنما من المفهوم التواصلي للغة. ثم أنّ ما يؤخذ على هذا التوجه اللساني هو دراسة اللغة في مستوياتها الجزئية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، مما يفقدها طابعها التواصلي، وهو الأمر الذي استدركته المدرسة السياقية-بزعامة فيرث- التي دعت إلى عدم إغفال البعد الاجتماعي والنفسي والثقافي، فاللغة في نظرها ظاهرة سيميائية واجتماعية.

إن النظرة الفاحصة في النظريات اللسانية تؤكد عدم تطلع بعضها إلى مصطلح "الخطاب" ولكن المنحى الوظيفي الذي كشفنا عنه مع سوسور F.Dessaussure وأندري مارتيني وفيرثFirth. سمح بإنشاء علم يدعى بالنحو الوظيفي الذي ينظر إلى اللسانيات من حيث هي وصف للقدرة التواصلية لدى المتكلم والمستمع، ويتحدد عند سيمون ديك بقوله:«على النحو الوظيفي أن يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يتم الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي. يعني هذا أنه يجب ألاّ نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها منعزلة بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة وموقف تحدده الوسائط لموقف التخاطب.»[1]وهو ما يتبلور في مصطلح الكفاية التداولية بمفهوم أحمد المتوكل، إلا أنّ هذه الكفاية تتحدّد في القدرة على توجيه العقل نحو الأشياء، أي ما يتبلور في مفهوم القصدية، التي أضحت مبحثا قيّما في تحديد الأبعاد التداولية للأقوال والعبارات.

القصدية ومفاهيمها

في معاجم اللغة العربية نجد: قصد الرجل وقصد له: مشى إليه، ووجّه إليه - قصده: نحا نحوه- وأقصدني إليك الأمر:أي حملني على إتيانك_ والقاصد في الكنيسة هو الرّسول الذي يرسله البابا إلى تابعيها نائبا عنه_ والقصد :الأَمّ والاعتماد_القصد:استقامة الطريق_المقصد:المكان الذي يقصد وقد وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى:((**وعلى الله قصد السبيل ومنها جائر ولو شاء الله لهداكم أجمعين**))[2]، أي على الله بيان قصد السبيل وهو الإسلام، وقصد السبيل استعانة الطريق، يقال طريق قاصد أي يؤدي إلى مطلوب (تفسير القرطبي). ونجد الدكتور طه عبد الرحمان يجعل من القصد مرادفا للحجة قائلا:«اللفظ العربي"حج" يفيد"قصد". فتكون كل حجّة بمثابة حَجَّة، ولما كانت القصدية هي التي تسند للقول قيمة الفعل، اتضح أنّ أوصاف الفعل ممثل بأجلى مظاهره في الحجة الموجهة"»[3]. أما في اللغة الأجنبيةIntentionnalité، فاللفظة مشتقة من الكلمة اللاتينيةIntendo أوIntentio ، وتعني الشدّ والمدّ أو التوجّه نحو، ثم استخدمه الفلاسفة المتأخرون في القرنين الثالث عشر والرابع عشر ليدل على المفهوم Concept ، وتستخدم الكلمة للتعبير عن(التوجه نحو)، فالقصدية بالمنظور الفلسفي هي توجه الوعي نحو موضوعه أو العلاقة التي تربط الوعي بمضمون ظاهرة ما[4]، بمعنى قدرة العقل على توجيه ذاته نحو الموجودات في الواقع، يقول سورل:"القصدية هي تلك الخاصية للكثير من الحالات والحوادث العقلية التي تتجه عن

---

[1]– سيمون ديك : نقلا عن أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، مطبعة الكرامة، الرباط ٢٠٠٦، ص٦٤.

[2] - سورة النحل الآية"٩"

[3]–طه، عبد الرحمان، التواصل والحجاج، سلسلة الدروس الافتتاحية (الدرس العاشر)، مطبعة المعارف،كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، ص١٠.

[4]– نادية بونتقة، فلسفة إدموند هسرل: نظرية الرد الفينولوجي، الطبعة٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١١، ص٩٥.

طريقها إلى الأشياء أو تدور حولها أو تتعلق بها، فتضم ظواهر عقلية كثيرة، كالحبّ والأمل والرغبة والتذكر والخوف وغيرها"[1]، ويدافع الفلاسفة عن أنّ منتج النصّ إنّما يقصد من "منطوق النصّ" إحداث تأثيرات على جمهور ما من خلال التعريف على مقصده.

يشير مصطلح القصدية بالمعنى الأوسع إلى جميع الطرق، التي يتّخذها منتجو النصّوص في استغلال نصوصهم من أجل بلوغ مقاصدهم، وتحقيق أهدافهم، وقد خُصّص قدر كبير من البحث في مختلف المجالات المعرفية كعلم الاجتماع وعلم النصّ والفلسفة لدراستها،على اختلاف النصّوص من ميدان لآخر، وليس من الحكمة أن نمرّ إلى البحث عن مفهوم القصدية في الدراسات الحديثة، وما توصلت إليه النظريات الغربية، دون أن نعرج على إسهامات العرب في تحديد هذا المفهوم، ويكفي أن نعرف أنّ انطلاقتهم في دراسة النصّوص القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة كان بهدف فهم مقاصد الشريعة، ورغم أنهم لم يفردوا لهذا المفهوم أبوابا بعينها،إلا أنهم أدركوا أهميتها، قال ابن القيم الجوزية: "قاعدة الشريعة لايجوز هدمها،لأن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات،كما هي معتبرة في التقرّبات والعبادات،فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالا أو حراما،وصحيحا أوفاسدا، وطاعة أو معصية"[2]. إنّ اللغة في بعض أحكام الشريعة أداة أساسية للكشف عن المقاصد، واشتراطها يعد أساسيا في قبول أو بطلان بعض العبادات أو المعاملات. فالذي يعتنق الإسلام مثلا لا بد له من نطق الشهادتين وهو دليل على نيّة الالتزام بتعاليم هذا الدين، ويقال ذلك على بعض العبادات والعقود كالزواج والطلاق والبيوع وغيرها مما لا ينجز إلا بفعل التلفظ المصحوب بقصد.

أما في الدراسات اللغوية والبلاغية والفلسفية، فقد ركز عليها الجاحظ والسكاكي والخفاجي وابن خلدون في دراساتهم للأحوال والمقاصد، فكانت أساسا للتعقيد وبناء الأحكام والنظريات، وخير دليل على ذلك الجرجاني، الذي اتخذ من القصدية محورا لبناء نظرية النظم. كما أدرك ابن جنّي هذا المعنى، فراح يستجلي خصائص اللغة العربية، ويبين حكمتها وجماليتها في كتاب الخصائص، يقول:"وكلام العرب كثير الانحرافات ولطيف المقاصد والجهات،وأعذب ما فيه تلفته وتثنيه"[3] ، فيبدو أنّ ابن جنّي واع بخصائص اللغة والشّعرية منها بالخصوص.

شكّل مصطلح القصدية محور الدّراسات الحديثة في مجال تحليل النصّوص وفهم الكلام، فقد تناوله الفلاسفة في نظرية الاستعمال اللغة، وقام بتعميقه "أوستن" ومن بعده تلميذه"سورل". ظهر هذا المصطلح كمفهوم فلسفي من خلال الفلسفة الظاهراتية (الفينومنولوجيا)، التي ارتقى بها"إيدموند هوسرلHUSSERL ١٨٥٩١٩٣٨ ، حيث بحث في العلاقة بين العقل وبين الموجودات، فالمعرفة الحقيقية للعالم لا تأتي بمحاولة تحليل الأشياء كما هي خارج الظاهر، وإنّما بتحليل الذات نفسها بالتعرف على العالم، أي بتحليل الوعي وقد استبطن الأشياء فتحولت إلى ظواهرPHENOMENA، فالوعي لا يكون مستقلا وإنما هو وعي بشيء ما[4].إنّ الظواهر تتميز عن بعضها بعضا، وإن تشابهت في المادة المكونة لها، والاختلاف بين صور الظواهر هو

---

[١] – واشن دلال، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد٦، جامعة بسكرة، الجزائر ٢٠١٠، ص٥.

[٢] – ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، حقّقه وفصّله وضبط غرائبه وعلّق حواشيه محمد محي الدّين عبد الحميد، ج ٣، ص١٠٧–١٠٨. نقلا عن عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان ٢٠٠٤، ص١٨٦.

[٣].– الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦. نقلا عن محمد مشبال، حكمة اللغة العربية www.fikrwanakd.aljariabed.net

[٤]– نادية بونتقة، فلسفة إيدموند هسرل:نظرية الرد الفينولوجي، ص٩٥.

محل الإشكال، أوجد هوسرل أهم مفهوم تستند إليه نظريته وهو مفهوم القصدية أو الطابع القصدي للوعي، وبواسطته أو العلاقة بين الوعي والوجود[1] ، فلا يمكن أن نسمي الوعي وعيا إلا بإحالته إلى شيء أو موضوع معين، كما لا يمكن وصف أفعال الوعي بأنها واعية إلا باندماجها مع موضوعاتها، ولا يوجد فكر دون موضوع التفيكر فيه، وبالتالي فإنّ العلاقة بين الوعي والموضوعات علاقة ارتباط مباشر وليست مستقلة عنه، ولا تتحقق القصدية إلا بالتوحيد بين ما هو "ذاتي" وما هو "موضوعي"[2].كان لهذه الفلسفة أهمية كبيرة، فقد أفرزت عدة نظريات أشهرها:نظرية جرايس المعروفة ب بالاستلزام الحواري ونظرية الأفعال الكلامية التي وضع أسسها أوستن وطورها تلميذه سورل.

يرتكز بحث جرايس الموسوم ب"المنطق والحوار" على المرسل، الذي يعبر عن قصده مع ضمان قدرة المرسل إليه على تأويله وفهمه، طبقا لما أسماه بمبدأ التعاون بين طرفي الحوار يصل كل منهما إلى إدراك قصد الآخر، وقد صاغه على النحو التالي:ليكن إسهامك في الحوار بالقدر الذي يتطلبه السياق، وبما يتوافق مع القدر المتعارف عليه أو الاتجاه الذي يجري فيه ذالك الحوار، وقد فرع عنه عدد من القواعد الأساسية هي:

_قاعدة الكم:لتكن إفادتك للمخاطب على قدر حاجته من غير زيادة ولا نقصان.

_قانون الهيئة أو الجهة:احترز من الغموض والإطناب والاضطراب.

_قاعدة العلاقة أو المناسبة:لتراع المناسبة في الكلام.

_قاعدة الكيف:لاتذكر إلا ما تعلم صدقه أو تقدر على إثباته.

وتحت كل قاعدة أدرج مجموعة من التوصيات، اعتبرها كفيلة بنقل المعنى، وتسيير المحادثات نحو الإفهام، وتحقيق الهدف المشترك، وهنا نلمس أن للعلاقة بين المتخاطبين دورا أساسيا في مراعاة القواعد أو خرقها عند التلفظ بالخطاب، والتركيز على المعنى كما يقصده المرسل،وما ينتج عنه من خطابات متنوعة[3]، رغم أنّ جرايس لم يعرض طريقة تعامل المتخاطبين بالتّفصيل، وذلك لتركيزه على تفسير وتبرير عدم تطابق المعنى المنطوق لدلالة الخطاب المنطقية، أو ما عُرف بالاستلزام الحواري، الذي يستدعي الرّكون إلى هذه القواعد الحوارية وما يتطلّبه من تعاون.

إنّ أبلغ ما تأثر به علماء اللغة هو المدخل الفلسفي، الذي صرف كل الجهود إلى مسألة كيفية الربط بين المقاصد من جهة وبين معنى المنطوقات وشكل إخراجها من جهة أخرى، وقد اقترح "سورل"-كما أسلفنا-إدخال تعديلات على الوصف الذي قدمه "جرايس" للمعنى و المقاصد، معتمدا على ما توصل إليه أستاذه"أوستن" في تطوير نظرية أفعال الكلام، أي الأفعال التي يؤديها منطوق النص عرفا أو قصدا. لقد ربط سيرل قصدية الأفعال العقلية بقصدية الأفعال الكلامية، ففي كتابه (القصدية) أكّد أنّ:"بعض الحالات والحوادث العقلية وليس جميعها تملك قصدية، فاعتقادي ورغباتي لابد من أن تكون دائما حول شيء ما، ولكن عصبيتي وقلقي لا يكون بهذه الطريقة حول شيء ما، فما كان منها موحيا فهو ذا قصد وما لم يكن موحيا فلا يملك قصدية أبدا"[4]. وانطلاقا من القصدية العقلية فسّر سورل قصدية الأفعال الكلامية. فقصدية اللغة حسبه هي قدرة الأفعال الكلامية

---

[1] المرجع نفسه، ص٩٦.

[2] – المرجع السابق، ص٩٦.

[3] – عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان ٢٠٠٤، ص٩٦.

[4] –واشن دلال، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة ،ص١٨.

على تمثيل الأشياء في العالم عن طريق حالات عقلية، يقول:"إليك المفتاح لفهم المعنى:المعنى صورة من القصدية المشتقة والقصدية الأصلية أو الباطنية لتفكير المتكلم تنتقل إلى الكلمات والجمل والعلامات وهلم جرا، ومن غير القصدية فإن ما نسمعه لا يعدو أن يكون مجرد لغو أو موجات صوتية أو حبرا على ورق لا عبرة منه"[1].كانت جهوده سورل اللغوية والفلسفية مركّزة على الإجابة عن إشكاليات أثرت نظرية الأفعال الكلامية، وقد ألف كتابا تحت هذا العنوان، فالمشكلة عنده ليست كيف تكون المعرفة ممكنة؟ أو ما الذي يمكن أن نعرفه؟ وإنما:كيف نحلّل العقل؟وكيف نفهم الوعي والقصدية؟وهل ترتبط قصدية العقل بقصدية اللغة؟وكيف نمثل الأشياء بواسطة الكلمات أو الجمل؟ وعليه فقد بني أوستين نظريته على ثلاثة عناصر أساسية هي:

١/**فعل القول:** يراد به إطلاق ألفاظ في جمل مفيدة وسليمة التراكيب وتحمل في طياتها حمولة قضوية وإخبارية، وبالتالي تشتمل على مستوى صوتي وتركيبي ودلالي.

٢/**الفعل الإنجازي المتضمن في القول:** وهو الفعل الإنجازي الذي يحدد الغرض المقصود بالقول، قد لا يدل هذا العنصر على دلالة مباشرة بل يفيد معنى إنجازيا آخر غير مباشر يحدده السياق.

٣/**الفعل التأثيري الناتج عن القول:**أي ما ينتج عن القول من آثار لدى المتلقي إثر فعل القول(إقناع،إرشاد،توجيه، تضليل...)[2].

يتضح لنا أنّ الفعل الإنجازي يرتبط بالمرسل و الفعل التأثيري مرتبط بالمتلقي، أما فعل القول فهو المفتاح، الذي لابد منه للكشف عن المقاصد، وتنوع الأفعال الكلامية محكوم بقصد المرسل بالدرجة الأولى من خلال الملائمة بين الشكل اللغوي المناسب وبين العناصر السياقية، ولا يمكن أن يكون المعنى الحرفي للغة هو المعنى الوحيد للخطاب. وحسب تصنيف جرايس وجب التمييز بين العلامات ذات الدلالة الطبيعية والعلامات ذات الدلالة المقصودة:

العلامة ذات المعنى الطبيعي:رغم كونها تحمل معنى لكن القصد لا يتدخل في تحديده مثل علامة الدخان التي تدل على وجود النار.

العلامة ذات المعنى المقصود:لا يتحدد معناها إلا من خلال قصد المرسل، ويتجلى بذلك ارتباط القصد بالعلامة عند الاستعمال، فهو يتدخل في تصنيفها من حيث الخلو من المعنى لتصبح ذات معنى.فالدخان الدال على وجود النار قد يفهم منه مقاصد كثيرة كالإرشاد أو الكرم، أو غيرها..

من هذه الزاوية تناول نظرية أصحاب نظرية الأفعال الكلامية المقصد ودوره في التفريق بين الفعل التعبيري والقوة الغرضية للأفعال، فقد يتلفظ المتكلم بمفردات ذات دلالة وبنى حرفية صحيحة نحويا إلا أنها لا تنجز فعلا ولا تحدد قوته إلا إذا صاحبها قصد ما. وهو الأمر، الذي سمح للتّداولية بالنّشوء والتّطوّر، حيث أثارت بأدواتها وآلياتها المنهجية إشكالية استعمال اللغة في سياق معيّن وبالعناية بالتركيب والدّلالة.

---

[1] – المرجع السابق،ص٢٤.

[2] – جميل حمداوي، من البلاغة الكلاسيكية والبلاغة الجديدة، شبكة الألوكة، ص ٣٠. الرابط هو : www.alukah.net، تاريخ النّشر هو : ٢٣-١٠-٢٠١٣.

جاءت التداولية لتهتم بمختلف الأسئلة الهامة والإشكالات الجوهرية التي تمسّ نصوصا متنوعة، ومنها النص الأدبي بخصوصياته المتميزة، فظهور كتاب "المقاربة التداولية ١٩٨٥ ، وكتاب الوظائف التداولية في اللغة العربية لأحمد المتوكل ١٩٨٥ فتح العديد من الآفاق المنهجية لتحليل الخطاب. والعودة إلى كتاب "المقاربة التداولية" لفرنسواز أرمينكو هي عودة إلى مرجعية التداولية، فهذه الباحثة تعدّ من بين كثير من الباحثين الذين أسهبوا في المرجعية الفلسفية للتداولية، وإن أطنبت كثيرا في هذا المجال، وعادت خطوات كبيرة نحو الوراء بحثا عما يؤسس للتداولية – هذا العلم الجديد- من جذور فلسفية (فلسفة تحليلية، فلسفة اللغات الطبيعية...)، إلا أنّ ذلك الإسهاب كله لا يخدم العمل اللغوي إلا بنسبة قليلة جدا. والعودة إلى كتاب أحمد المتوكل الموسوم بـ "الوظائف التداولية"، هي عودة إلى الإسهام التداولي النحوي، ولا يمس الحقل الأدبي مباشرة، ولكن هذه التداولية التي يمكن أن نطلق عليها بالتداولية النحوية تسمح بتكوين أفق جوهري في المقاربة التداولية الحالية، علما أنّ مكونات كل خطاب أدبي تحيل على مرجعيات اجتماعية وفلسفية، ورصيد ثقافي محدد، وعلاقات ذاتية تارة وموضوعية تارة أخرى، وبهذه المكونات يمكن للخطاب الأدبي أن يلم بكل العناصر التداولية.

إنّ الإلمام بجميع العناصر يعني في حقيقة الأمر اعتبار التداولية منهجا أو نظرية تحتكم إلى عناصر وأفكار مترابطة تعمل وفق منطق منسجم، وذلك على غرار بعض الباحثين الذين يبحثون في هذا المجال ولكن على أساس التجزئة، والعكوف على فكرة واحدة دون غيرها، فالأفكار التداولية (ونقصد بذلك مباحثها) يجب أن توضع في منظومة تراعي سيرورة البحث التداولي بمعنى مراعاة تسلسل المسائل وتتالي الأفكار قصد الإلمام بكل الظواهر ومن جميع الجوانب، ثم يجب أن نفهم أن ما يناسب نصا قد لا يناسب نصا آخر، فمثلا النص الأدبي بخصوصياته المتميزة(الخيال والمجاز) قد نلحظ فيه تكرارا أو إطنابا، وهي ظواهر يصر عليها الكاتب حينا نظرا لما تمليه الضرورة الأدبية، قد لا نجد ما يلائمها من مبادئ جرايس من مبدأ الكم الذي يفرض على المتكلم أن يقول ما هو ضروري دون الإكثار أو الزيادة ومبدأ الأسلوب الذي يفرض على المتكلم تجنب الإبهام واللبس والإطناب. إنّ التداولية حقا هي خطاب ما بعد الحداثة، ولكن يجب أن نأخذ معالمها بحذر حتى لا نغيب الأفكار على حساب الجمل اللغوية، ثم إنّ ما أخذناه عن التداولية باللغة العربية ليس إلا وليد الترجمة وبعض المؤلفات العربية التي اتسمت بالوضوح والبساطة مقارنة بالأولى. ولكن أغلب الملاحظات تقول أنّ الدراسات التداولية عند العرب تحاول إجبار التراث على الاعتراف بتداوليته، فهي دراسة استنطاقية إسقاطية، والنتيجة التي يمكن الوصول إليها هي ملاءمة التراث للتداولية مثلما تأكدت ملاءمة النصوص التراثية للبنيوية في زمن ليس بالبعيد جدا.

وما ينبغي معرفته حتى إن بدت التداولية دراسة سهلة، إنه لا يكفي الوقوف عند ظاهرة واحدة، لأن الوصف التداولي يتطلب تكامل حلقاته وانسجامه، نظرا لطبيعة العلاقات التي تربط بينها. إنه ومن خلال قراءة الكتب المصنفة في المجال التداولي ظهر لنا أنه درس غنّي وثري، وقد جاء لتغطية بعض النقص، وإضافة الجديد في دراسة المعنى، فأكسبه حلة جديدة وحاول الإمساك بأطرافه وإن كانت منزلقة، وشكّل بذلك خطوة جدّ متقدمة في مسار الدرس اللساني، والكتب المؤلفة والمترجمة في هذا المجال متعددة، ولكنها لم تصل إلى ما يميز الدراسة التامة والشاملة، فقد عاب عليها بعض الباحثين ضعف الترتيب وافتقادها للتسلسل المنطقي للأفكار، ورغم هذه النقائص الملاحظة من قبل المختصين إلا أن اللغة العربية شدَت نفسها دائما بالركب الحضاري وتحاول اللحاق به. والتداولية ليست المسألة الأولى أو الأخيرة التي تواجهها اللغة العربية وتتفطن إلى أنها قريبة منها من حيث المنطلقات وبعيدة من حيث التنقيب والتطبيق، إذ لكل لغة حضارتها وخصائصها.

مكتبة البحث:

١. ابن جنّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب١٩٨٦. نقلا عن محمد مشبال، حكمة اللغة العربيةwww.fikrwanakd.aljariabed.net

٢. ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين عن ربّ العالمين، حقّقه وفصّله وضبط غرائبه وعلّق حواشيه محمد محي الدّين عبد الحميد، ج٣، ص١٠٨-١٠٧. نقلا عن عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط١، دار الكتاب الجديدبيروت لبنان٢٠٠٤.

٣. أبو الهلال العسكري، كتاب الصناعتين، ط٢، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي.

٤. أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ط، دار الآمان للنشر والتوزيع، الرباط ٢٠٠١.

٥. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٨٥.

٦. الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، مكتبة الخانجي، ج١، الكويت١٩٨٥.

٧. جميل حمداوي، من البلاغة الكلاسيكية والبلاغة الجديدة، شبكة الألوكة. الرابط هو: www.alukah.net، تاريخ النّشر هو:٢٣-٢٠١٣٠.

٨. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ط١، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر٢٠٠٩.

٩. سيمون ديك: نقلا عن أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، مطبعة الكرامة، الرباط ٢٠٠٦.

١٠. طه، عبد الرحمان، التواصل والحجاج، سلسلة الدروس الافتتاحية (الدرس العاشر)، مطبعة المعارف، كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط.

١١. عبد الهادي بن ظافر الشّهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان٢٠٠٤.

١٢. عبد الواسع الحميري، الخطاب والنص" المفهوم- العلاقة- السلطة"، ط١، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت٢٠٠٨.

١٣. فان ديك: علم النص، مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة وتعليق: سعيد حسين بحيري، ط١، دار القاهرة للكتاب، القاهرة٢٠٠١.

١٤. فرانسواز أرمينكو: المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، المغرب١٩٨٦.

١٥. محمد عزّام: النص الغائب(تجليات التناص في الشعر العربي)، اتحاد الكتاب العرب، دمشق٢٠٠١.

١٦. محمود فهمي زيدان: في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت١٩٨٥.

١٧. نادية بونتقة، فلسفة إدموند هسرل: نظرية الرد الفينولوجي، الطبعة٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر٢٠١١.

١٨. هرمان باري: الخطاب، ترجمة محمد أسيداه، في نوافذ٣٤، ديسمبر٢٠٠٥.

١٩. واشن دلال، القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد٦، جامعة بسكرة، الجزائر٢٠١١.

20. P. Blanchet, La pragmatique d'Austin à Goffman, Edition Bertrand Lacoste, Paris 1995.

21. J.L.Austin,Quand dire c'est faire, Traduction Française ; Gilles Lane, Edition du Seuil, Paris 1970.

15. D. Mainguenau, P. Charaudeau, Dictionnaire d'analyse du discours.